المحور الأول: الإطار التصوري المحاسبي للمحاسبة المالية(العامة).

:

الوحدة الأولى: مدخل إلى المحاسبة والمؤسسة الاقتصادية

1-1 تعريف المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها:

تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها: "كيان اقتصادي يمزج فيه عنصر العمل ورأس المال، أو بعبارة أخرى تستخدم فيه وسائل متعددة(بشرية، مادية، مالية) وفق توليف معين لإنتاج سلع أو تقديم خدمات بغرض تحقيق الربح." حيث نعتمد في تصنيف المؤسسة الاقتصادية على عدة معايير نذكر منها:

1-1-1التصنيف حسب معيار النشاط: نجد ثلاثة أنواع من المؤسسات الاقتصادية وهي:

- **مؤسسة تجارية:** تقوم بشراء وبيع السلعة عليها بهدف تحقيق الربح، دون أن تطرأ عليها أي تحويل.
- **مؤسسة صناعية(إنتاجية):** شراء المواد الأولية ثم تحويلها إلى منتجات جاهزة بهدف تحقيق الربح.
- **مؤسسة خدمية:** تقديم منتوجات غير مرئية(غير مادية) بهدف تحقيق الربح مثل: مؤسسات النقل، المؤسسات التعليمية...الخ.

2-1-1 التصنيف حسب معيار الحجم: يعتمد هذا المعيار على عدة مقاييس لتحديد حجم المؤسسة من هذه المقاييس: رأس المال، عدد العمال، المساحة، فقد قسمها القانون رقم02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 10 جانفي 2017 في مواده 8 و9 و10إلى:[1]

- **مؤسسات صغيرة جدا:** عدد عمالها من 1إلى 9 عمال، رقم أعمالها 4 مليون دج، حصيلتها السنوية أقل من 20مليون دج.
- **مؤسسات صغيرة:** عدد عمالها 10-49، رقم أعمالها، أقل من 400مليون دج، حصيلتها السنوية أقل من 200 مليون دج.
- **مؤسسات متوسطة:** عدد عمالها 50-249 عامل، رقم أعمالها من 400مليون دج، حصيلتها السنوية من200 مليون إلى مليار دج.

[1] انظر في ذلك: المادة 8 و9 و10من القانون رقم17-02 مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1438 الموافق10يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، ص06.

- **مؤسسات كبيرة:** عدد عمالها أكثر من 250عامل، رقم أعمالها أكثر من 4ملايير،حصيلتها السنوية أكثر من مليار دج.

1-1-3 التصنيف حسب المعيار القانوني (الملكية): يصنف هذا المعيار المؤسسة الاقتصادية على أساس ملكية رأسمالها إلى:

- **مؤسسات عمومية(عامة):** تعود ملكية رأس مالها للدولة.
- **مؤسسات خاصة:** ترجع ملكية رأس مالها إلى شخص أو عدة أشخاص.
- **مؤسسات مختلطة:** يساهم في رأس مالها الدولة و الأفراد.

1-2 مفهوم المحاسبة وأنواعها:

نقدم في هذا المقام مفهوم المحاسبة، وكذا أنواعها وفيما يلي شرحها:

1-2-1 مفهوم المحاسبة: نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم المحاسبة بشكل عام، والمحاسبة المالية وأهدافها بشكل خاص، نوضحها فيما يلي:

1-2-1-1 تعريف المحاسبة بشكل عام:

تعددت التعاريف المقدمة للمحاسبة فهناك من عرفها:" فن تصنيف، تلخيص وتسجيل مختلف الاحداث الاقتصادية، وهناك من عرفها بأنها: "العلم الذي يبحث في طرق تبويب، تحليل وتسجيل التدفقات الاقتصادية التي تحدث في المنشأة لخدمة أغراض معينة".

كما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها:" العملية التي يتم بواسطتها تحديد قياس، وتوصيل المعلومات الاقتصادية التي تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة".

فالمحاسبة تهتم بتحليل وترجمة العديد من الأحداث الاقتصادية، وتهتم بتصميم النظم وتقدم الكثير من العون للإدارة في مجالات الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.[1]

وتستفيد العديد من الأطراف من المعلومات المحاسبية التي تقدمها المحاسبة هم: مُلاك ومديرون المؤسسة، المستثمرون، المقرضون، الموردون، الجهات الحكومية، الزبائن، العاملون....الخ.

1-2-1-2 تعريف المحاسبة المالية و أهم أهدافها

[1] لعياشي نور الدين، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الماليSCF-محاضرات وتمارين محلولة-، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع،2018،ص26.

1-2-1-2-1 تعريف المحاسبة المالية: يمكن تقديم عدة تعاريف للمحاسبة المالية نذكر منها:

"هي مجموعة القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تستخدم لتسجيل وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة في مجموعة من الدفاتر والسجلات، بهدف الوقوف على نتائج نشاط المؤسسة، وتحديد مركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات، ويتم كل ماسبق بالاعتماد على نظام محاسبي موحد(نظام المحاسبي المالي scf)، الذي يهدف بدوره إلى توحيد الممارسة المحاسبية لا سيما تلك المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية التي تمارس نفس النشاط ."

كما يمكن تعريفها على أنها: "عبارة عن العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها بهدف توفير البيانات لمتخذي القرارات، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها حول نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات."

ويبقى التعريف الشائع الاستخدام للمحاسبة المالية في الجزائر هو الذي جاء به في المادة 3 من القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المالي المحاسبي: "المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

نستخلص من هذا التعريف ثلاث نقاط رئيسية:

- إن مدخلات هذا النظام هي عبارة عن معطيات قاعدية عددية أي قابلة للقياس النقدي.
- تتمثل مخرجات هذا النظام في الكشوف(القوائم) المالية التي تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- يهدف هذا النظام إلى قياس أداء ونجاعة المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج، وكذا وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية.

2-2-1-2-1 أهم أهداف المحاسبة المالية: تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:

[1] المادة 3 من القانون 07-11 المؤرخ في15 ذو القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ص03.

- ❖ توفير المعلومات المالية المحاسبية لجميع مستخدمي المعلومات والبيانات سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ❖ تحديد نتيجة نشاط المؤسسة في نهاية كل سنة مالية.
- ❖ وسيلة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- ❖ المساعدة في تنفيذ السياسات الضريبية للدولة من خلال تحديد الوعاء الضريبي والضرائب والرسوم الواجبة الدفع من طرف المؤسسة.
- ❖ أن تكون أداة إثبات فعالة يستند إليها القضاء في حل النزاعات التي تحدث داخل المؤسسة نفسها(مثلا: نزاع بين المؤسسة وأحد عمالها) ، أو بين المؤسسة وأحد متعامليها (مصلحة الضرائب، الزبائن ، موردون....).

1-2-2 أنواع المحاسبة:

توجد أنواع مختلفة للمحاسبة، وذلك حسب المتعاملين الذين يمسكونها:

1-2-2-1 محاسبة المؤسسة: هي تلك المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح مهما اختلفت طبيعة نشاطها: زراعية، صناعية، تجارية، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى تقييم مستمر ودائم لنشاطها بغرض الحفاظ على استمراريتها وتنقسم بدورها إلى:

- ✓ **المحاسبة العامة:** وهي التي سبق وتطرقنا إليها، وتسمياتها متعددة: فهي محاسبة عامة لأنها تهدف إلى تقييم النشاط العام للمؤسسة، وهي محاسبة مالية لأنها تهدف إلى إبراز الوضعية المالية للمؤسسة، وهي محاسبة معمقة لأنها تتعمق في دراسة كل التدفقات، وهي محاسبة تجارية لأنه القانون التجاري الجزائري يلزم كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة تاجر مزم بمسك الدفاتر المحاسبية.
- ✓ **المحاسبة التحليلية:** هي عبارة عن التقنيات والإجراءات التي تسمح بمسايرة تكاليف الأداء خلال فترة زمنية محددة بهدف ضبط تكاليف الأداء الخاص بالمؤسسة وتحديد الكفاءة في أداءها من خلال تقييم دقيق لأسعار منتوجاتها وخدماتها، والمراقبة المحكمة لشروط التشغيل الداخلي(الاستغلال)، ولهذا جاءت تسمياتها المتعددة: فهي محاسبة تحليلية لأنها تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة عبر الوظائف والمراكز التكاليفية وتجميع التكاليف وتحميلها في أسعار

منتجاتها وخدماتها، وهي محاسبة تكاليف لأنها تهدف إلى التحكم في جميع التكاليف التي يتطلبها الإنتاج، وهي محاسبة الاستغلال لأنها تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- ✓ **المحاسبة التقديرية:** وتسمى المعيارية أو النمطية، وهي محاسبة تحليلية تعتمد على قيم متوقعة مستقبلية، وهي امتداد للمحاسبة التحليلية إلا أن الفرق يكمن في أن المحاسبة التحليلية تعتمد على القيم الحقيقية للنشاط والحاسبة التقديرية تعتمد على قيم تنبؤية للنشاط المستقبلي، وبهذا ينتج فرق ينهما ما هو مقدر فعليا، و ما هو أساس مراقبة التسيير.

1-2-2-2 المحاسبة العمومية: هي تلك المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات الغير اقتصادية أي التي لا تهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى خدمة الصالح العام، وبالتالي فهي مؤسسات ذات طابع إداري تقع تحت وصاية الدولة أو أحد هيئاتها القاعدية (بلدية، ولاية....)، وذلك بهدف التسيير المحكم لهذه المؤسسات تقوم بتوزيع رشيد لإيرادات في شكل اعتمادات على مختلف النفقات أي تعمل على متابعة أموال الميزانية المخصصة سنويا.

1-2-2-3 المحاسبة الوطنية: وهي تلك المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض الهيئات المختصة لتقييم الاقتصاد الوطني من خلال المجاميع الاقتصادية الكلية مثل: الدخل الوطني ، الاستهلاك الوطني....الخ.

وعلاوة على ذلك، فقد ظهرت مؤخرا محاسبات جديدة مثل المحاسبة الإبداعية، المحاسبة الاجتماعية، المحاسبة البيئية، المحاسبة الالكترونية .... الخ، كنتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.

1- 3 فروض و مبادئ المحاسبة:

تعبر عن مجموعة القواعد والأسس التي يجب مراعاتها عند إعداد الكشوف المالية، ويمكن تقسيمها إلى فروض ومبادئ:

1-3-1 الفروض المحاسبية: هي مسلمات أو بديهيات تتمثل في:

- ➢ **الوحدة المحاسبية:** إن المؤسسة الاقتصادية تعتبر كوحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها(فصل بين ممتلكات المؤسسة وممتلكات أصحابها).
- ➢ **استمرارية الوحدة المحاسبية:** تعد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة سوف تمارس نشاطها بدون انقطاع (ليس هناك أجل محدد لنشاط المؤسسة.)

- **النقود كوحدة للقياس:** تسجل كل العمليات بشكل نقدي، ويعتبر الدينار الجزائري هو وحدة القياس المستعملة لتسجيل العمليات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية التي تمارس مهنة المحاسبة في الجزائر.
- **استقلالية الدورات المحاسبية:** إن نتيجة الدورة الحالية مستقلة عن نتيجة الدورة السابقة أو اللاحقة، أي لتحديد نتيجة الدورة الحالية تؤخذ بعين الاعتبار الأحداث و العمليات الخاصة بالدورة الحالية فقط.

1-3-2 المبادئ العامة للمحاسبة: هناك مبادئ كثيرة من بينها:

- **مبدأ التوازن:** هذا الفرض ينبثق أساساً من تطبيق طريقة (قاعدة) القيد المزدوج، التي تقضي بضرورة توازن طرفي القيد المحاسبي لأي عملية مالية، أي أن إجمالي الطرف المدين للعملية المالية يساوي تماماً إجمالي الطرف الدائن لهذه العملية،
- **مبدأ التكلفة التاريخية:** إن عناصر الأصول، الخصوم، المصاريف و الإيرادات تسجل محاسبيا بالتكلفة التاريخية بمعنى تسجيل الأحداث الاقتصادية على أساس قيمتها في تاريخ الحصول عليها أو إنتاجها (بتكلفة شراءها في حالة الاقتناء، وبتكلفة الإنتاج في حالة إنتاجها).
- **مبدأ القيد المزدوج:** أي تسجيل كل عملية محاسبية في طرفين على الأقل في نفس الوقت وبنفس القيمة، وسنفصل فيه لاحقا.
- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:** تستخدم المؤسسة طرق وسياسات وإجراءات محاسبية ثابتة لمعالجة الأحداث الاقتصادية، وإعداد القوائم المالية من سنه لأخرى، ذلك أن الالتزام بهذا المبدأ يسهل على المؤسسة إجراء عملية مقارنة القوائم المالية بين الدورات المحاسبية، والوقوف على مستوى الأداء.3
- **مبدأ الإفصاح الكامل:** يعني هذا المبدأ أن تفصح القوائم المالية عن كل المعلومات الضرورية عن نتيجة نشاط المنشاة وعن مركزها المالي خلال فترة معينة، وإظهار كافة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتاجها الأطراف المعنية عند قيامها بعملية اتخاذ القرار.
- **مبدأ الموضوعية:** ينص هذا المبدأ أنه لابد من توفر دليل موضوعي ليقوم المحاسب على ضوئه بتسجيل العمليات المالية في دفاتر المؤسسة، وتعتبر المستندات التفصيلية المرفقة أدلة واضحة

وقوية، ويندرج أيضاً تحت هذا المبدأ أن تكون البيانات والمعلومات المالية عن المؤسسة قائمة على أسس موضوعية تتسم بالمصداقية بعيداً عن أي تحيز أو أهواء شخصية.

- **مبدأ السنوية:** إن الدورة المحاسبية عادة تساوي السنة 12 شهر، أي أنها تبدأ01/01/ و تنتهي12/31.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** يجب أخذ الحيطة و الحذر في حالة الشك أو عدم التأكد، أي عدم تقييم الإيرادات والأصول أكثر من قيمتها، والمصاريف والخصوم أقل من قيمتها أي عدم المبالغة في إظهارا لوضعية المالية ونتيجة الدورة).

الوحدة الثانية: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

نقدم في هذه الوحدة العناصر التالية:

2-1 النظام المحاسبي الجزائري و معايير المحاسبة الدولية

2-1-1 لمحة عن تطور النظام المحاسبي الجزائري:

استمرت الجزائر في تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 إلى غاية نهاية 1975 أين تم إصدار المخطط المحاسبي الوطني في 1975/4/5 وبدأ تطبيقه الفعلي في بداية 1976 وهو يساير النظام الاشتراكي السائد آنذاك، وقد ظل هذا المخطط دون تطوير، ولم يواكب التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، الأمر الذي أدّى إلى استحداث نظام المحاسبة المالية يتماشى والاتجاه السائد في جل الدول والمتمثل في وضع نظام محاسبي قائم على أسس وقواعد المعايير المحاسبية الدولية، حيث بدأ هذا المشروع في سنة 2001 وتكفل به المجلس الأعلى للمحاسبة. وفي نهاية 2007 ظهر" **النظام المحاسبي المالي**" بموجب القانون 07/11 المؤرخ في 2007/11/25، حيث تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25.

2-1-2 لمحة عن معايير المحاسبة الدولية:

2-1-2-1 تعريف: يعرف المعيار المحاسبي الدولي بأنه:" مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير

العمليات والأحداث والظروف عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر حدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات...."[1].

من ثمة يمكن القول أن معايير المحاسبة الدولية ماهي إلا إرشادات عامة صيغتها توجيهية، حيث تقوم بترشيد و توجيه الممارسة العلمية للمحاسبة والتدقيق المالي على المستوى الدولي، وهي تختلف عن الإجراءات التي لها الصيغة التنفيذية .

2-1-2- 2 هيئات معايير المحاسبة الدولية : تكفلت بهذه المعايير هيئتان دوليتين مستقلتين هما:

- ✓ **لجنة معايير المحاسبة الدولية:** تشكلت عام 1973، هدفها هو صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها عند عرض القوائم المالية، و تعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم، وقد أصدرت في حدود 41 معيار محاسبي دولي يتعامل مع مواضيع تؤثر على القوائم المالية للمؤسسات و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى غاية 2001 .
- ✓ **مجلس معايير المحاسبة الدولية:** هو هيئة حلت محل لجنة المعايير سنة 2001، وقد وافق المجلس على تبني معايير المحاسبة الدولية الصادرة من اللجنة، حيث قام بتعديل و إلغاء البعض منها، وفسر البعض الآخر، كما قام بإصدار معايير التقارير الدولية IFRS وعددها 08 معايير.

2-1-3 مميزات النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة:

يشكل إعداد النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في عملية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر، وذلك من أجل مواكبة متطلبات اقتصاد السوق وجعل المحاسبة تستجيب لاحتياجات أطراف عديدة، يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون، لكن هذا مع المحافظة على

[1] Collection Gestion، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، Pages Bleues Internationales ، الجزائر، سبتمبر 2008 ص08.

الخصوصيات الوطنية باتخاذ نظام محاسبي يعتمد على قائمة الحسابات. حيث يتميز هذا النظام بأربع استحداثات جديدة هي:[1]

- ❖ اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية، ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد، وإنتاج معلومة مفصلة.
- ❖ توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية(القوائم المالية).
- ❖ التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- ❖ إمكانية المؤسسات (الكيانات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة بسيطة.

لذلك فإن تطبيق هذا النظام المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية سيساعد على وضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، وتعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

2-2 الإطار التصوري للمحاسبة المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات، تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها عامة، فالإطار التصوري للمحاسبة المالية يمثل الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية وتأويليها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث وغيرها من المعاملات الاقتصادية غير معالجة بموجب تأويل أو معيار محاسبي.[2]

بناء على ما تقدم يتضح جليا أن الإطار التصوري المحاسبي من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام، والتي هي بمثابة إضافات هامة بالمقارنة مع المخطط الوطني للمحاسبة نسخة1975. فهو يهدف إلى المساعدة على: تطوير المعايير، تحضير الكشوف المالية، تفسير المستعملين للمعلومة

[1] عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، ص20

[2] وزارة المالية للجمهورية الجزائرية–المجلس الوطني للمحاسبة–، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر،2009 ص08

المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.[1] كما يوضح مايلي:

- ❖ مجال تطبيق المحاسبة المالية.
- ❖ المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- ❖ المحاسبة عن الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

وفيما يلي تفصيل كل منها:

2-2-1 مجالات تطبيق المحاسبة المالية:

تتمثل الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية حسب المادة 4 من القانون 11/07 المؤرخ في25 /2007/11 في مايلي:

- ➢ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- ➢ التعاونيات
- ➢ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ➢ كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما تضيف المادة 5 من نفس القانون أنه يمكن للكيانات(المؤسسات) الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.

2-2-2 المبادئ والاتفاقيات المحاسبية: وتشمل الفرضيات، والمبادئ المتعارف عليها دوليا، وكذا الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفيمايلي شرحها:

2-2-2-1 الاتفاقيات المحاسبية(الفرضيات): وهي: [2]

- ❖ **استمرارية الاستغلال:** أي يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض.

[1] نفس المرجع، ص18

2 لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية- سير الحسابات وتطبيقاتها- ، الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر،2011،ص13.

- **محاسبة التعهد(محاسبة الاستحقاق):** بحيث تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

2-2-2-2 المبادئ المحاسبية: اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام والمشار إليها سابقا، ولاسيما المبادئ التالية:

- **التكلفة التاريخية:** سبق التطرق إليها.
- **مبدأ عدم المقاصة(عدم التعويض):**حسب المادة15 من القانون11/07 لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، وذلك حتى يعكس التسجيل المحاسبي بشكل واضح جميع النشاطات التي قامت بها المؤسسة دون اختزال، ويقدم صورة صادقة على نشاط المؤسسة مع الغير.
- **مبدأ مداومة(ثبات) الطرق المحاسبية:** سبق شرحها.
- **مبدأ استقلالية الذمة المالية:** أي أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها (مستقلة) عن الذمة المالية لمُلاكها.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** أي الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات، أي أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة قد تساهم في إعطاء الصورة الصادقة عن نشاط المؤسسة، وبالعكس يمكن للمعايير المحاسبية أن لا تطبق على العناصر الأقل أهمية.
- **مبدأ الدورية:** سبقت الإشارة إليها.
- **مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية:** سبق شرحها.
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة:** يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية، وعد المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية، لأن ذلك يخالف مصداقية المحاسبة.
- **مبدأ الوحدة النقدية:** أي على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني ملزمة بتسجيل تعاملاتها وتقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.

2-2-3 الخصائص النوعية للمعلومة المالية: يجب أن تكون المعلومة المالية المتاحة تتوافر على الخصائص النوعية التالية:

- ***القابلية للفهم (الوضوح):** أي سهولة فم المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية.
- **القابلية للمقارنة:** أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.
- **المصداقية:** أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض، حيث يجب أن تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة من خلال احترام:[1]
  - **مبدأ الصورة العادلة:** أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف.
  - **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني(الجوهر فوق الشكل):**أي الاعتماد على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس على شكلها القانوني فقط، مثلا: بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل الملكية، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع، لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.
  - **الحيطة والحذر:** مراعاة درجة معقولة من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بكيفية لا يتم تقييم الأصول والإيرادات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم والأعباء أقل من قيمتها.
  - **الملائمة:** أي ملاءمة المعلومات المقدمة في الكشوف المالية مع أثرها في القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم(الكشوف)المالية في مساعدتهم على تقدير الأحداث الاقتصادية الماضية، والحاضرة و القادمة أو تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

2-2-3 محاسبة الأصول والخصوم، المنتجات والأعباء:

يتم إدراج عناصر الأصول والخصوم، المنتجات والأعباء في الحسابات عندما يحتمل أن يعود مهذه العناصر منفعة اقتصادية مستقبلية(تدفقات نقدية) مرتبطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى شرط إمكانية تقييمها بطريقة موثوقة(صادقة).

[1] لخضر العلاوي، مرجع سابق، ص15

2-**3 تنظيم المحاسبة المالية في النظام المحاسبي المالي:** تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي:[1]

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.
- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج وبدون مقاصة.
- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره.
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.
- تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم.
- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات الصغيرة(المصغرة).
- يرقم رئيس المحكمة مقر المؤسسة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد.
- يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشر سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ إقفال كل دورة مالية.

وفي الختام يمكن القول أن اعتماد الجزائر النظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة جد هامة لتكريس الممارسة المحاسبية في الجزائر مع توجهات معايير المحاسبة الدولية، إلا أن المشكل يكمن في طريقة تطبيقه من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى حرص هذه الأخيرة، واستعدادها لتطبيق الطريقة التي تحقق الأهداف المرجوة من خلال تحسين نظم المعلومات وتكريس مبادئ الحوكمة.

[1] كتوش عاشور، مرجع سابق، ص22